

# مؤتمر «سرت الثاني» يوجه رسائل تتعارض مع مؤتمر تونس

## المؤتمر المدعوم من حفتر يستحضر الذاكرة التاريخية لحل الأزمة



حل الأزمة بيد الليبيين

مؤتمر «سرت الثاني»، الذي يأتي تحت عنوان يحيل إلى مؤتمر 1922، سعى إلى إظهار أن الحوار الليبي - الليبي، ودون رعاية أو وصاية خارجية يمكن أن يوفر فرصا لحل حقيقي، وذلك كرد على مؤتمرات كثيرة في أكثر من مدينة خارجية أظهرت حجم الضغوط المفروضة على المشاركين ضمن سياق الأجندات المتعارضة.

القاهرة - تتسارع وتيرة التحركات السياسية على أكثر من جبهة ليبية، في محاولة تهدف إلى لمّ الشمل، غير أن تعدد الخطوات يمكن أن يؤثر سلبا على المخرجات النهائية، بعدما توافرت أجواء إيجابية تشجع على المضي قدما نحو الحل السياسي.

وفي الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة لعقد الجلسة الأولى لمندى الحوار السياسي في تونس، في 26 من أكتوبر الجاري، نظمت وزارة الخارجية في الحكومة الليبية المؤقتة مؤتمرا للمصالحة الوطنية، السبت، أطلقت عليه «سرت الثاني» يقوم على سياسة دعم الحوار الليبي برعاية داخلية وليس ضمن حوارات الأجندات الخارجية، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى مؤتمر تونس.

وقام في 12 من أكتوبر الحالي، وفد من كبار شيوخ وأعيان المنطقة الشرقية بزيارة إلى مصراتة في غرب ليبيا، وناقش قضية المحتجزين والمعتقلين، لحل أزمته وديا.

كما استضافت القاهرة في أوائل سبتمبر عددا من القيادات السياسية والاجتماعية التي تمثل شرق ليبيا وغربها، لتقريب المسافات، وفتح الطريق أمام مصالحة حقيقية.

وأراد المنظّمون مؤتمر سرت الثاني، التأكيد على أن الحل يجب أن يكون ليبيًا وفي مدينة ليبية وبإفكار ليبية، لتشكل خارطة طريق سياسية لأي حلول إقليمية أو دولية، منصفة ومستدامة، تنهي الفوضى والتشتت وتنجز الوحدة الوطنية واستقلال القرار السياسي، وترفض الإساءات والأجندات الخارجية السلبية.

وأوضحت وزارة الخارجية في الحكومة الليبية المؤقتة أنها دعت مؤتمر سرت الثاني كتلا وأحزابا سياسية ومنظمات مجتمع مدني معنية بالسلام والمصالحة، وممثلين عن المهجرين في الخارج والنازحين في الداخل، إلى جانب مسؤولين وسياسيين سابقين، وشخصيات عامة، وعددا من المحامين والقضاة وأساتذة الجامعات والمثقفون.

وسألت «العرب» شعبان بركة عن مستوى استجابة المدن والشخصيات التي جرت دعوتها للمؤتمر فاكتملت بالقول «التفصيل كان جيدا، وضم شرائح ليبية مختلفة»، وعقدت اللجنة التحضيرية مؤتمر سرت الثاني، الأربعاء، اجتماعا لبحث الترتيبات اللوجستية، وأصدرت بيانًا

السياسية على أكثر من جبهة ليبية، في محاولة تهدف إلى لمّ الشمل، غير أن تعدد الخطوات يمكن أن يؤثر سلبا على المخرجات النهائية، بعدما توافرت أجواء إيجابية تشجع على المضي قدما نحو الحل السياسي.

وفي الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة لعقد الجلسة الأولى لمندى الحوار السياسي في تونس، في 26 من أكتوبر الجاري، نظمت وزارة الخارجية في الحكومة الليبية المؤقتة مؤتمرا للمصالحة الوطنية، السبت، أطلقت عليه «سرت الثاني» يقوم على سياسة دعم الحوار الليبي برعاية داخلية وليس ضمن حوارات الأجندات الخارجية، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى مؤتمر تونس.

وقام في 12 من أكتوبر الحالي، وفد من كبار شيوخ وأعيان المنطقة الشرقية بزيارة إلى مصراتة في غرب ليبيا، وناقش قضية المحتجزين والمعتقلين، لحل أزمته وديا.

كما استضافت القاهرة في أوائل سبتمبر عددا من القيادات السياسية والاجتماعية التي تمثل شرق ليبيا وغربها، لتقريب المسافات، وفتح الطريق أمام مصالحة حقيقية.

وأراد المنظّمون مؤتمر سرت الثاني، التأكيد على أن الحل يجب أن يكون ليبيًا وفي مدينة ليبية وبإفكار ليبية، لتشكل خارطة طريق سياسية لأي حلول إقليمية أو دولية، منصفة ومستدامة، تنهي الفوضى والتشتت وتنجز الوحدة الوطنية واستقلال القرار السياسي، وترفض الإساءات والأجندات الخارجية السلبية.

وأوضحت وزارة الخارجية في الحكومة الليبية المؤقتة أنها دعت مؤتمر سرت الثاني كتلا وأحزابا سياسية ومنظمات مجتمع مدني معنية بالسلام والمصالحة، وممثلين عن المهجرين في الخارج والنازحين في الداخل، إلى جانب مسؤولين وسياسيين سابقين، وشخصيات عامة، وعددا من المحامين والقضاة وأساتذة الجامعات والمثقفون.

وسألت «العرب» شعبان بركة عن مستوى استجابة المدن والشخصيات التي جرت دعوتها للمؤتمر فاكتملت بالقول «التفصيل كان جيدا، وضم شرائح ليبية مختلفة»، وعقدت اللجنة التحضيرية مؤتمر سرت الثاني، الأربعاء، اجتماعا لبحث الترتيبات اللوجستية، وأصدرت بيانًا

## في ذكرى انتفاضة لبنان: لا شيء تغير

### الأحزاب المهيمنة أفشلت حكومة دياب وعرقلت المبادرة الفرنسية

بيروت - أحياء اللبنانيون، السبت، ذكرى مرور عام على انطلاق تظاهرات شعبية مناوئة للسلطة ومطالبة برحيلها، عبر سلسلة تحركات وتظاهرات مركزية انطلقت من وسط بيروت إلى موقع انفجار المرفأ المروع، في وقت تستمر فيه الطبقة السياسية في قيادة البلاد إلى الفوضى ويتمسك فيه الثنائي الشيعي، حزب الله وحركة أمل، بمصالحهما ومصالح حليفتهما إيران.

وفي 17 أكتوبر 2019، شكّلت محاولة الحكومة فرض رسم مالي على الاتصالات عبر خدمة الواتساب، الشرارة التي أطلقت أولى التحركات. وخرج مئات الآلاف من اللبنانيين إلى شوارع بيروت والجنوب والشمال والباق في تظاهرات احتجاجية غير مسبوقة تخطت الانتماءات الطائفية والحزبية.

ورفع المظاهرون صوتهم عالياً في وجه الطبقة السياسية مجتمعة، وطالبوا برحيلها واتهموها بالفساد وعدم المبالاة، وحملوها مسؤولية تردي الوضع الاقتصادي وضيق الأحوال المعيشية. ومنذ ذلك التاريخ، شهد لبنان أزمات متتالية من انهيار اقتصادي متسارع فاقم معدلات الفقر، إلى قيود مصرفية مشددة على أموال المودعين، وتفشي وباء كوفيد - 19، وأخيراً انفجار مرفأ بيروت المروع الذي حصد أكثر من مئتي قتيل والآلاف من الجرحى والحق أضراراً جسيمة بعدد من أحياء العاصمة والنشاط الاقتصادي.

وقالت ملبيسا (42 عاماً)، وهي من السيدات اللواتي واطن على التظاهر في وسط بيروت لوكالة فرانس برس «لم أفقد الأمل بعد لأننا ما زلنا في الشارع ونبادر ونقف مع بعضنا البعض بوجه حكومة فاسدة وساقطة».

وتحت شعار «أنا القرار»، دعت مجموعات مدنيّة إلى التجمّع في وسط بيروت بدءاً من الساعة 15:00 (12:00 ت غ) بعنوان «الثورة مكملة لتقضي على منظومة العار».

ومن ساحة الشهداء، التي شكّلت أبرز ساحات التظاهر قبل عام، ينطلق المظاهرون باتجاه المصرف المركزي ووزارة الداخلية في منطقة الحمراء، وصولاً إلى مرفأ بيروت ليضدّوا شعلة في مجسم حديدي تمّ تصميمه خصيصاً للمناسبة وتمّ تقييده مساء الجمعة ويحمل شعار «ثورة 17 تشرين».

وشكّل رحيل الطبقة السياسية مطلب المظاهرين منذ بدء تحركاتهم قبل عام. وتحت ضغط الشارع قدّم رئيس الحكومة حينها سعد الحريري استقالته. وفي يناير، تشكّلت حكومة جديدة برئاسة حسان دياب، بدعم من حزب الله وحلفائه. وتراجع زخم التحركات الشعبيّة مع تشكيل الحكومة التي أقرّت ورقة اقتصادية إنقاذية، بدأت على أساسها مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لم تستمر طويلاً. إذ سرعان ما اصطدمت بتدخلات قوى سياسية نافذة، وحدّدت تفشي فيروس كورونا من قدرتها على العمل.

وأدى انفجار مرفأ بيروت، الذي عزّته السلطات إلى تخزين كميات هائلة من نترات الأمونيوم وتبين أن مسؤولين على مستويات عدة كانوا على دراية بوجودها وخطورتها، إلى تاجيح غضب الشارع مجدداً. فخرجت تظاهرات حاشدة، تخللتها أعمال شغب واستهداف مظاهرين بشكل متعمّد، وفق ما وثقت منظمات حقوقية عدة. وقدم دياب استقالته في 10 أغسطس الماضي.

وقشلت القوى السياسية في ترجمة تعهد قطعته أمام الرئيس الفرنسي

إيمانويل ماكرون بتشكيل حكومة يرأسها مصطفى أديب في مهلة أسبوعين وفق خارطة طريق فرنسية نصت على تشكيل حكومة «بمهمة محددة» تنكب على إجراء إصلاحات ملحة للحصول على دعم المجتمع الدولي.

وإثر اعتذار أديب، منح ماكرون في 27 سبتمبر القوى السياسية مهلة جديدة من «أربعة إلى ستة أسابيع» لتشكيل حكومة، متهمًا الطبقة السياسية التي فشلت في تسهيل التأييد بـ«خيانة جماعية».

وأرجأ رئيس الجمهورية ميشال عون الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس حكومة إلى الأسبوع المقبل، في وقت يبدو أن الحريري الذي قاد اتصالات كثيفة لتسميته خلال هذا الأسبوع، يحظى بغالبية تمكّنه من تولي مهمة تشكيل الحكومة، في خطوة تثير غضب محتجين مناوئين للسلطة وبعض القوى السياسية.

وكرر عون في تغريدة، السبت، استعداده للعمل مع المظاهرين. وقال «بعد مرور عام على انطلاق التحركات الشعبية، يدي لم تزل ممدودة للعمل سوياً على تحقيق المطالب الإصلاحية». وأضاف «لا إصلاح ممكناً خارج المؤسسات، والوقت لم يفت بعد».

وأمام الأزمات المتتالية والجمود السياسي، فإن المشروعة ذهبت أدراج الرياح خلال عام مروع.



لا إصلاح ممكناً خارج المؤسسات، والوقت لم يفت بعد

دعا إلى عقد الاجتماع لتقديم خارطة طريق سياسية، كمحاولة جادة «لتكوين مرجعية وطنية تعد ميثاقاً لليبيا».

وشددت على أن الأيواء والأجساد المؤسسين لميثاق سرت الأول كانوا على مستوى من الحرص والحس بالمسؤولية وبناسوا وتساموا على الجراح والخلافات، وأعلنوا ميثاقاً تاريخياً كان مثلاً للأجيال السابقة والحالية والقادمة.

ويقول مراقبون إن مكان التثام المؤتمر ينطوي على دلالة رمزية لها علاقة بالوضع الراهن، فانهجاده في سرت، يعني أن المدينة آمنة ومستقرة ومهيأة لاستقبال الحكومة الجديدة لممارسة

مهامها منها، وقوات الجيش الوطني الليبي قادرة على تأمين أعضائها، ولا حاجة لما يتمّ الترويج له حول إنشاء منطقة عازلة ومنزوعة السلاح.

ورفض الجيش الليبي فكرة إنشاء منطقة عازلة، تدفع نحوها الولايات المتحدة، بذريعة تأمين منطقة سرت الحيوية، ومنع اندلاع معارك جديدة. وأكد السياسي الليبي حسن

المبروك، أنه يؤيد جميع المواقف الوطنية المدروسة التي تساعد في حل الأزمة

سياسياً، رفضاً ما أسماه بـ«الشخصنة التي يحاول البعض فرضها في اللقاءات الليبية»، في إشارة تحمل تحفظاً على مؤتمر سرت الثاني.

وأوضح لـ«العرب» أن المؤتمر كان «بحاجة إلى مزيد من الإعداد، وعدم الاستعجال، فقد أعلن عنه فجأة ودون مقدمات تمهيدية، ما يعني أن ثمة تضارباً قد يطال بعض الأجندات السياسية، يمكن أن تنعكس سلباً في المحصلة النهائية على النوايا الطيبة».

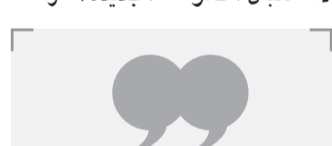
ولفت متابعون إلى تناقض رسالة مؤتمر سرت الثاني مع مؤتمر تونس، ما يفرض لوضع عقبات بدلاً من إزالتها، خاصة أن الأمم المتحدة التي ترعى المؤتمر الثاني تواجه ارتباكات في دعوات وأهداف المؤتمر.

وغير معروف مدى قدرة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على بلورة رؤى مفيدة للحل مع انعقاد الجلسة الثانية المباشرة للمندى مطلع نوفمبر المقبل، ولم تفسّر ما إذا كانت اجتماعات تونس تلغي مؤتمر جنيف الذي أعلن عنه من قبل أم لا.

وأشار وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف، الأربعاء، إلى استمرار التحضيرات لعقد اجتماع يضمّ أطراف الأزمة الليبية في جنيف، وضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن ليبيا، لأن جميع الجهود تصب في هذا الاتجاه. وكشفت مصادر ليبية لـ«العرب»، أن مؤتمر سرت الثاني يحظى بتأييد قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، ويحصل إشارات تحفظ على ما يتمّ التحضير له في تونس.

وشددت على أن «رسالته السياسية تختلف مع التوجهات العامة لمؤتمر تونس، والذي تشارك فيه قوى إسلامية بكثافة، ولا يخلو من أصابع خارجية لتوجيه دفته».

وفي كل الأحوال، تنطوي كثرة المؤتمرات المعنية بالأزمة الليبية على ظاهرة إيجابية حيث تحولت الاشتباكات من الفضاء العسكري إلى الفضاء السياسي، وهذه ميزة تؤكد انخفاض منسوب الجوّء إلى الحرب، وتزايد فرص الحوار أملاً في الوصول إلى السلام.



**كثرة المؤتمرات المعنية بالأزمة الليبية تنطوي على ظاهرة إيجابية، حيث تحولت الاشتباكات من الفضاء العسكري إلى الفضاء السياسي، وهذه ميزة تؤكد انخفاض منسوب الجوّء إلى الحرب**

